المقدّمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

لما كان كتاب (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني رحمه الله، هو (الأصل) الذي بنى عليه الشاطبي وابنُ بري رحمهما الله تعالى منظومتيهما؛ أعني (الشاطبية) و(الدرر اللوامع) ولم يقتصرا على ما فيه، بل زادا عليه أحياناً ونقصا عما فيه أحياناً أخرى:

أحببت أن أتتبّع هذه المسألة وهذا الاختلاف بينهما وبينه، فكتبت هذا البحث مستعيناً بالله تعالى. وسميته: أصول قراءة نافع بين الشاطبي وابن بري (من خلال كتاب التيسير)

وصنَّفت البحث إلى: مقدّمة وتمهيد وتسعة أبواب وخاتمة.

أمَّا المقدّمة: فذكرت فيها سبب اختيار البحث.

وأمَّا التمهيد: فترجمت فيه للشيوخ الثلاثة: الداني والشاطبي وابنِ بري، وجعلت ترجمة الأوَّلَيْن مختصرةً، وذلك لشهرتهما هنا في المشرق، أمَّا ترجمةُ ابنِ بري فقد أطَلتُ فيها النَّفَسَ قليلاً وذلك عن قصد؛ حيث إنَّ كثيراً من المتخصّصين في (علم القراءات) من المشارقة قد لا يعرفون عنه ولا عن منظومته شيئاً، ثم أعقبت ذلك بإعطاء نبذة مختصرة عن مكانة (الدرر اللوامع) وأهميتها.

وأمّا الأبواب التسعة: وهي صلب البحث، فقد جعلتها مرتبةً حسب ترتيب كتاب "التيسير". وهي:

الباب الأوَّل: الاستعاذة.

الباب الثاني: البسملة.

الباب الثالث: ميم الجمع.

الباب الرابع: هاء الكناية.

الباب الخامس: المد والقصر.

الباب السادس: الهمزتان من كلمتين.

الباب السابع: الهمز المفرد.

الباب الثامن: النقل.

الباب التاسع: ياءات الزوائد.

وأمَّا الخاتمة: فسجلت فيها بعض النقاط التي تراءت لي خلال البحث.

والله من وراء القصد

* * *

التمهيد

وفيه أربعة مطالب وهي:

المطلب الأوَّل: ترجمة الداني

هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو عمرو، ولد سنة: **٣٧١هـ**، شيخ مشايخ المقرئين، ألَّف كثيراً من الكتب، وهو عَلَم القرَّاء، توفي رحمه الله سنة: **٤٤٤هـ**.(١)

وكتابه (التيسير) من أجلّ كتب القراءات قدراً، وهو من أصول (النشر في القراءات العشر) حيث اعتمد ابن الجزري جميع طرق (التيسير) وهي (١٥) خمس عشرة طريقاً.

وهذا الكتاب هو أحد الكتب الثلاثة التي يقرأ بها اليوم وهي (الشاطبية) و(النشر) مما يدلّ على أهميته ومدى تلقي القرَّاء قراءاته بالقبول والإقرار.(٢)

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٠٣/١-٥٠٥، معرفة القراء الكبار: ٧٧٣/٢-٧٨١، جذوة المقتبس: ٤٨٣/٢-٤٨٤.

(٢) انظر: منهج ابن الجزري في كتابه النشر: ١٩٢/١.

المطلب الثاني: ترجمة الشاطبي

هو القاسم بن فِيُّره بن خلف بن أحمد، أبو محمد، وأبو القاسم، الشاطبي، ولد سنة: ٥٣٨، أحد الأعلام الكبار، غاية في القراءات، حافظ للحديث، إمام في اللغة، رأس في الأدب، مع الزهد والعبادة، توفي رحمه الله سنة ٥٩٠هـ.(١)

أمَّا "الشاطبية" واسمها كاملاً: "حرز الأماني ووجه التهاني" فهو نظم في القراءات السبع، نظم فيه المؤلّف كتاب "التيسير" للداني، مع بعض الزيادات التي قرأها الشاطبي على شيوخه وهي خارجة عن طرق "التيسير"، ذكر الشاطبي أنَّه بدأ أوَّلها في الأندلس حتى قوله: ((جعلت أبا جاد)) وهو البيت رقم (٤٥) ثمّ أكملها بالقاهرة.

قال عنها ابن الجزري: ((لا يعرف مقدارها إلاَّ من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزقت من الشهرة والقبول ما لا أعلم لكتاب غيره في هذا الفن)).(٢) أ.هـ

* * *

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٢٠-٢٣، معرفة القراء الكبار: ٣/١١١٠-١١١٥، معجم الأدباء: ١٦/٢٩٣-٢٩٦.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٢.

المطلب الثالث: ترجمة ابن بري

اسمه ونسبه: هو: علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين(١)، أبو علي، الشهير بـــ(ابن بَرِّي) الرباطي.(٢)

مولده: في حدود سنة ٦٦٠هـ.(٣)

نشأته: ولد ابن بري في بيت علم، حيث كان والده من أهل العلم والفضل، ووصفته بعض المصادر بـــ(الشيخ الفاضل)(٤) .

وهذا اللقب – أعني الشيخ – لم يكن يطلق في بيئة ابن بري إلاَّ على أولي العلم الشريف، وخاصة الذين لهم حظ من علوم القراءات(٥)، بل قد وصفه الإمام ابن القاضي رحمه الله بـــ(الشيخ الأفضل، المتقن البليغ، المرحوم أبو عبد الله محمد بن علي)(٦)

وقد لخص بعض من ترجم لابن بري نشأته بقوله: «إنَّه – ابن بري – نشأ بتازة، بزقاق الزفانين منها، واجتهد كثيراً في المذاكرة والبحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة»(٧) .

---

(١) كذا في شرح المِنتُوري وغيره (الحسين) مصغراً، وعند الخراز في إحدى نسخ شرحه: (الحسن) مكبراً، ولعله تصحيف. انظر: القصد النافع: ٣٣، شرح المِنتُوري: ١/١.

(٢) نسبة إلى رباط تازة، وانظر: القراء والقراءات بالمغرب: ٢٢.

(٣) انظر: القراء والقراءات بالمغرب: ٢٢، شرح المِنتُوري: ١/١٤ (مقدمة المحقق) .

(٤) منهم الخراز في شرحه: القصد النافع: ٣٣.

(٥) مقدمة تحقيق شرح المِنتُوري: ١/١٥.

(٦) الفجر الساطع: (مخطوط): ق: ٣.

(٧) انظر: مقدمة تحقيق شرح المِنتُوري: ١٥.

شيوخه: تتلمذ الشيخ على كثيرين أذكر منهم:

١- مالك بن عبد الرحمن بن علي، أبو الحكم المالقي، المشهور بابن المرحَّل، أديب زمانه بالمغرب وشاعرهم، ولد سنة:٦٠٤ﻫ، له قصيدة لامية أزيد من ألف بيت نظم فيها "التيسير" بلا رموز، وقف عليها الإمام الذهبي.(١)

وله قصيدة أخرى أكثر من (١٠٠) بيت قالها لما نفي إلى فاس، أرسلها إلى أمير سبتة فلما سمعها أضحكته وأذن له في الرجوع، منها:

سَلامٌ على سبتةَ المغربِ   أخَيَّة مكةَ مع يثربِ
سَلامٌ على طور سَينائِها   سلامٌ على جُبّها الأعذبِ
بناه الفقيه الذي لم يزلْ   يُبارَك في رأيه الأَصْوبِ

توفي سنة: ٦٩٩ﻫ عن ٩٥ سنةولم يختلّ عليه مِن عِلْم ولا نَظْم حتى إنَّه قال يوم موته وأَصرَّ أن يكتب على قبره:

زُرْ غريباً بمغرب   نازحاً ما له ولي
تركوه مجدَّلا   بين تُربٍ وجندلِ
ولْتقل عند قبره   بلسانِ التذلّلِ
رحم الله عبدَه   مالِكَ بن المرحَّلِ

رحمنا الله وإياه والمسلمين بمنّه وكرمه.(٢)

٢- علي بن سليمان بن أحمد، الأنصاري القرطبي، أبو الحسن، مقرئ فاس، قال ابن الجزري عنه: ((ألَّف كتاباً في كيفية جمع القراءات))أ.ﻫ، توفي

---

(١) معرفة القراء الكبار: ١٤١٧/٣.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ١٤١٧/٣-١٤١٨، تذكرة الحفاظ: ١٤٨٩/٤، غاية النهاية: ٣٦/٢، برنامج الوادي آشي: ١٣٩-١٤٠،جذوة المقتبس: ٣٢٧-٣٣٣، درة الحجال: ١٩/٣-٢٦.

سنة: ٧٣٠هـ.(١)

٣- أحمد بن إبراهيم بن الزبير، أبو جعفر، ولد سنة: ٦٢٧هـ، أحد نحاة الأندلس ومقرئها، قال ابن الجزري: ((سمع "التيسير" من محمد بن عبد الرحمن عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني بالإجازة، وهذا سند في غاية الحسن والعلو))(٢)أ.هـ، توفي سنة:هـ.(٣)

٤- سليمان بن محمد بن علي بن حمدون، أبو الربيع الشريشي، الخطيب، الفقيه المقرئ، وهذا الشيخ هو الذي تخرج ابُن بري في القراءات على يديه وخاصة في قراءة نافع كما صرّح في "البرية" بقوله:

حَسَبَ مَا قرأتُ بالجميعِ   على ابنِ حَمْدونِ أَبي الرَّبيعِ
المقْرِئِ المحقِّقِ الفصيحِ   ذِي السَّنَدِ المقدّمِ الصحيحِ

مؤلفاته: ترك ابن بري رحمه الله مؤلفات، وصفها المترجمون بأنَّها (مفيدة)، ومختلفة الفنون ما بين قراءات وفقه وأدب، وقد تتبعها محقق (شرح المِنْتُوري) واستقصاها، وأذكرها هنا نقلاً عنه:

١- القرآن وعلومه:

أ – أرجوزة: (الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع).

ب- (الطرر على الدرر).

ج- القانون في رواية ورش وقالون.

٢- الفقه:

أ- شرح على (التهذيب في اختصار المدونة) وهو تهذيب على الكتاب

---

(١) انظر ترجمته: في غاية النهاية: ١/٥٤٤.

(٢) غاية النهاية: ١/٣٢.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٣٢-٣٣.

الموسوم بـــ(اختصار المدونة) للشيخ أبي سعيد خلف بن أبي القاسم البراذعي الفقيه المالكي.

ب- شرح (قصيدة الفرائض): وهي لأبي الحسن بن عطية الأوْربي.

ج- تأليف مختصر في الوثائق.

د- شرح الوثائق؛ لإبراهيم بن يحيى الأوسي الغرناطي.

٣- الأدب:

أ- مختصر شرح الونشريسي على مقامات الحريري.

ب- اختصار (شرح الإيضاح) لابن أبي الربيع أبي عمر أحمد المقريّ الإشبيلي السبتي.

ج- اقتطاف الزهر واجتناء الثمر: وهو اختصار (زهر الآداب) لإبراهيم الحُصْري.

د- الكافي في العروض والقوافي.

هـ- شرح (العروض) لمحمد بن علي الأنصاري المعروف بابن السقاط.(١)

وفاته: لم تتفق عبارة المؤلفين لتاريخ وفاة الشيخ ابن بري هل هي: ٧٣٠ أو ٧٣١ أو ٧٣٣ أو ٧٠٩، أقوال متعددة أصحها أوَّلها، وأبعدها آخرها، بل هو غلط ظاهر.

والقول بأنَّ وفاته سنة: ٧٣٠هـ هو المعتمد الذي عليه المصادر المغربية الموثوقة والقريبة العهد بالمؤلِّف نفسه، قالوا: توفي يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال سنة ٧٣٠هـ بفاس ودفن بتازة.(٢)

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق شرح المِنْتُوري: ١/٢٣-٢٤.

(٢) المصدر السابق: ١/٢١-٢٢، وانظر البحث القيم الذي كتبه د/محمد بن أحمد الأمراني بعنوان: ابن بري التازي إمام القراء المغاربة.

المطلب الرابع: مكانة الدرر وأهميتها

يعتبر نظم (الدرر اللوامع) من أحسن وأهمّ ما أُلِّف في قراءة نافع، من المختصرات التي أغنت عن كثير من المطَوّلات، وأكبر دليل على ذلك شهادة العلماء على ذلك.

فقد قال ابن المجراد السلوي(١) وهو يتحدث عن قراءة نافع: «فكان من أجل ما فيها صنِّف وفي طريق قراءتها أُلِّف (أرجوزة) ابن بري المسماة (الدرر اللوامع في أصل مقرأ نافع) هذَّب فيها العبارات، وأوضح الحجج والإشارات» الخ(٢).

هذا وقد تكفّل كلُّ مَن كَتَبَ عن ابن بري ببيان مكانة هذه المنظومة، وأضيف إلى ذلك كثرة الشروح التي أقيمت عليها قديماً وحديثاً(٣).

ومن أهم شروحها شرح الشيخ المِنْتُوري، وهو: محمد بن عبد الملك بن علي (٧٦١-٨٤٣هـ)(٤).

---

(١) محمد بن محمد بن عمران (ت: ٧٧٨هـ)، شرحه من أحسن شروح "الدرر" وأمتعها، يورد الشواهد والآراء ويناقشها ويعلّلها. انظر: القراء والقراءات بالمغرب: ٢٩-٣٠.

(٢) إيضاح الأسرار: (مخطوط): ق: ١/أ.

(٣) انظر: على سبيل المثال:

أ- ابن بري التازي: إمام القراء المغاربة.

ب- القصد النافع: ١-٢٠.

ج- مقدمة تحقيق شرح المِنْتُوري على الدرر: ١/٢-٥٠.

د- القراء والقراءات بالمغرب: ٢٢-٣٣.

(٤) انظر: مقدمة شرحه: ١/٣٥-٥١.

وتظهر قيمة المنظومة وأهميتها عندما نعرف أنَّ المغاربة كانوا قبلها يعتمدون في قراءة نافع على "الحصرية"(١) إلا أنَّهم إذا وصلوا باب (الراءات) يأخذون بما في "الشاطبية" نظراً لقصور "الحصرية" فجاءت هذه المنظومة لتسدّ هذه الفجوة الكبيرة في المنهج التعليمي.(٢)

مصطلحات البحث

١- (الأصل): يراد به كتاب (التيسير) للداني.
٢- (الحرز) : يراد به نظم: (الشاطبية) للشاطبي.
٣- (الدرر): يراد به نظم: (الدرر اللوامع) لابن بري.

* * *

---

(١) نظم في قراءة نافع لأبي الحسن على بن عبد الغني الحُصْري (ت: ٤٤٩هـ) مطبوع ومتداول عند المغاربة.

(٢) ذكر ذلك الشيخ ابن القاضي في: الفجر الساطع: (ق: ٤/أ)، وانظر أيضاً: مقدمة تحقيق شرح المِنتُوري: ١/٢٣.

الباب الأوَّل: الاستعاذة

كذا عبَّر "التيسير" و"الحرز" بـ(الاستعاذة)، بينما عبارة "الدرر": (التعوذ).

التيسير: ((باب ذكر الاستعاذة))(١).

الحرز: ((باب الاستعاذة))(٢).

الدرر: ((القول في التعوذ))(٣).

(التعوذ) و(الاستعاذة) اسمان بمعنى واحد، وهما مصدران:

التعوذ: مصدر: تعوّذ يتعوّذ تعوّذاً، مثل: تربّص، يتربّص، تربصاً.

الاستعاذة: مصدر: استعاذ يستعيذ، مثل: استجار يستجير. والفرق بينهما أنَّ الأوَّل بمعنى (فعل) والثاني بمعنى طلب العوذ والعياذ(٤).

والمعنى اللغوي للكلمة:

الالتجاء والعصمة والاستجارة والامتناع والاعتصام بالله تعالى من همزات الشياطين(٥).

و(أعوذ): فعل مضارع، وعلامة مضارعته الهمزة في أوَّله، وعلامة رفعه ضمّ آخره، وهو فعل معتل؛ لأنَّ عينه واو، أصله: (أَعْوُذ) على وزن (أَفعُل) استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين، كما فعلوا في (أقول) و(أزول).

---

(١) التيسير: ١٦.

(٢) الشاطبية: ٨.

(٣) القصد النافع: ٧٤.

(٤) انظر: شرح الدرر للمِنتُوري: ١/٩٣-٩٤، وبعد الآن قد أسميه (المِنتُوري) فقط.

(٥) الصحاح واللسان والقاموس (أعوذ).

والمعنى الاصطلاحي للكلمة عند القرّاء: أن يقول القارئ: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)[1]، وهي الصيغة (المختارة) عند جميع أهل القراءات، وذلك تأسّياً بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[2].

الاختلاف:

١- خالف "الحرز" (الأصل) بتجويزه أيّ صيغة في (التعوذ) حتى وإن كانت مخالفة للفظ سورة "النحل"، وتؤخذ هذه المخالفة من قوله: «وإن تزد ...» كما سيأتي، بعكس "الدرر" الذي لم يختر غيرها تبعاً لـ (الأصل)، وهذه عبارة كلّ:

التيسير: «اعلم أنَّ المستعمل عند الحذّاق من أهل الأداء في لفظها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» دون غيره؛ وذلك لموافقة الكتاب والسنة ... وبذلك قرأت وبه آخذ»أ.هـ[3].

الحرز[4]:

إذا ما أردت الدهر تقرأُ فاستعـــذ ....

على ما أتى في النحلِ يُسرًا وإن تَزِدْ لربك تنْزيهـاً فلســتَ مجهَّــلا

الدرر[5]:

القــولُ في الـتعــوّذِ المختـــارِ ....

---

[1] القصد النافع: ٧٤.

[2] سورة النحل: ٩٨.

[3] التيسير: ١٦-١٧.

[4] الشاطبية: ٨، لكن قال الجعبري: هذه الزيادة وإن أطلقها وخصّها فهي مقيّدة بالرواية، وعامّة في غير التتريه. النشر: ١/٢٥٢.

[5] القصد النافع: ٧٤.

وقد أتَــتْ في لفظــه أَخبــارُ[١] وغيرُ مــا في النحل لا يختار

ويلاحظ من مفهوم المخالفة في كلام (الأصل) أنَّ هناك لفظاً – غير اللفظ الذي ذكره – لكنه مستعمل عند غير الحذّاق من أهل الأداء.

كما يلاحظ من نفس الدليل[٢] عند "الدرر" أنَّ المختار فقط هو موضع "النحل".

لكن يجاب عن هذا بأنَّ: عدم الاستعمال وعدم الاختيار لا يلزم منه عدم الجواز، بل الأمر كما قال بعضهم: غير ما في سورة "النحل" من ألفاظ التعوذ جائز غير مختار، وما في "النحل"جائز مختار[٣].

٢– خالف "الحرز" (الأصل) في ذكر مسألة: (التعوذ) قبل القراءة أم بعدها؟ وهي مسألة لم يتعرّض لها (الدرر) تبعاً لأصله، وقد نبّه على ذلك الشيخ المِنْتُوري حيث قال: ((ولله درّ الشاطبي حيث قال:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعــذ ....

ولم يتعرّض الناظم – ابن بريّ – لهذه المسألة، ولعلّه إنَّما ترك الكلام عليها لشهرتها، ومعرفة أهل الأداء بها))[٤].

كذا أجاب الشيخ عن "الناظم" رحمهما الله، وعند كاتبة جواب آخر،

---

[١] كذا ذكر المِنتُوري أنّها بخط الناظم (أخبار) وفي بعض الروايات (آثار) . المِنتُوري: ١/٩١-٩٢.

[٢] وهو مفهوم المخالفة وقد عرّفه الزركشي بقوله: هو إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت، ويسمَّى دليل الخطاب أيضاً؛ لأنَّ دليله من جنس الخطاب أو لأنَّ الخطاب دالٌّ عليه أ.هـ البحر المحيط: ٤/١٣.

[٣] النجوم الطوالع: ٢٣.

[٤] المِنتُوري: ١/٩٦.

وهو ما سبق أنَّه موافقة (الأصل).

وهذه المسألة التي أشار إليها "الحرز" بقوله: إذا ما أردت الدهر، فيها الإجماع بين العلماء أنَّ (التعوّذ) هو قبل القراءة، حتى قال الحافظ ابن الجزريّ(١): ((لا يصحّ قولٌ بخلافه عن أحد ممّن يُعتبر قولُه، وإنَّما آفة العلم التقليد))(٢)أ.هـ

والله أعلم

❋ ❋ ❋

---

(١) محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير، المشهور بابن الجزري، إمام هذا الفن ومحققه وعمدة المتأخرين (٧٥٠-٨٣٣هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٧-٢٤٥.

(٢) النشر: ١/٢٥٤.

الباب الثاني: البسملة

هناك مصطلحان يتداولهما العلماء، وهما: (التسمية) و(البسملة).

(التسمية): مصدر سَمَّى يسَمِّي، مثل: (التهنئة)، و(التسلية)، وهي لها معنيان:

الأوَّل: وضع الاسم على المسمّى، يقال: سميت ابني إبراهيم، أي: جعلت هذه الكلمة (إبراهيم) اسماً وعلامةً لابني يعرف بها.

الثاني: ذكر الاسم الموضوع على المسمّى بعد استقرار الوضع، كأن تقول لصاحبك: إنَّ فلاناً يفعل كذا وكذا فاحذره، ولا تُسَمِّني، أي: لا تذكر اسمَّي له، قالوا: وعلى هذا المعنى حديث أبي(١) ﷺ: آلله سمّاني لك؟ قال له النبي ﷺ: (الله سمَّاك لي)(٢).

وبوَّب الإمام الدانيّ رحمه الله على إرادة هذا المعنى؛ لأنَّه أراد أن يبين مذاهب القرَّاء في المواطن التي يذكرون فيها اسم الله تعالى، الذي قد ثبت أنَّه سمَى به نفسه، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم(٣).

وأمَّا (البسملة): فهي أيضاً مصدر، مشتقّة من (بسم) ومن لفظ (الله) فـ(بسم) ملفوظ به، واللاَّم من لفظ الجلالة، وهذه الطريقة تسمّى (النحت) وهي قديمة ومعروفة عند العرب، فالعرب (تَنْحَت) من كلمتين كلمةً واحدةً، وهو جنس من الاختصار، وذلك كقولهم: رجل عبشمي، منسوب إلى اسمين

---

(١) الصحابي الجليل الخزرجي الأنصاري، أقرأ هذه الأمة، توفى سنة: ٢٠هـ على خلاف. انظر: معرفة القراء الكبار: ١٠٩-١١٣.

(٢) الحديث في صحيح البخاري: ٢١٧/٦.

(٣) انظر: الدر النثير: ١١٧/١.

أ.هـ(١). وهما عبد شمس.

ومنه قول الشاعر(٢):

لقد بَسملتْ ليلى غداةَ لقيتُها   ألا حبَّذا ذاك الحبيبُ المَبَسْمِلُ

ومنه أيضاً ما أنشده الخليل(٣) رحمه الله(٤):أ

َقولُ لهـــا ودمعُ العينِ جارٍ   ألم تُحزنك حَيْعلـــةُ المنـــادِي

ومنه (الحوقلة) وغيرها مما هو موجود في مظانّه من كتب اللغة والأدب.

الاختلاف:

١- خالفا (الأصل) في ذكرهما وجه (البسملة) لورش.

التيسير: ((ابن كثير وقالون وعاصم والكسائيّ يسملون بين [كل] (٥) سورتين في جميع القرآن ما خلا الأنفال وبراءة، وكان الباقون فيما قرأنا لهم لا يسملون))(٦)أ.هـ .

الشاطبية: وفيها خلافٌ جِيده واضحُ الطّلا(٧).

---

(١) الصاحبي: ٤٦١.

(٢) منسوب إلى عمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه ص: ٤٩٨، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣) هو: إمام النحو المشهور، روى الحروف عن عاصم وعن ابن كثير، توفي سنة: ١٧٧هـ، غاية النهاية: ١/٢٧٥.

(٤) كذا نسبه ابن فارس في كتابه الصاحبي: ٤٦١، وهو غير منسوب في أمالي القالي: ٢/٢٧٠، مقاييس اللغة: ٣/٤٠١، وفاتت هذه النسبة صاحب المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية.

(٥) زيادة لا بُدَّ منها.

(٦) التيسير: ١٧.

(٧) هذا على القول بأنَّ الجيم رمز، قال ابن القاصح: وعلى هذا فالبسملة للثلاثة: ورش وأبي عمرو وابن عامر من زيادات القصيد. انظر: سراج القارئ: ٢٩

الدرر: وورشٌ الوجهانِ عنه نُقِلا[١].

٢– خالف "الدرر" (الأصل) و"الحرز" في ذكر العلّة التي من أجلها ذهب بعض الشيوخ إلى البسملة بين السور الأربع، قال[٢]:

لِلفَصْلِ بينَ النَّفْيِ والإثباتِ   والصبرِ واسمِ الله والويلاتِ

أي: ذهب هؤلاء الشيوخ إلى البسملة في هذه السور حتى يفصلوا بين المتضادات، ولا يقعوا في قبح اللفظ، وبيان ذلك:

أنَّ القارئ إذا وصل ﴿المغفرة﴾ بـ ﴿ لا ﴾ فكأنَّه نفى المغفرة الثابتة لله بـ(لا) لاتصالها بالمغفرة في لفظة.

وإذا وصل ﴿وادخلي جنتي﴾ بـ﴿ لا ﴾ فكأنَّه نفى ما ثبت من دخول الجنة، وإذا وصل ﴿والأمر يومئذ لله﴾ بـ﴿ويل﴾، ووصل ﴿وتواصوا بالصّبر﴾ بـ﴿ويل﴾ قرن الويل المذموم وهو واد في جهنّم على تفسير ابن عباس باسم (الله)، و(الصبر) الممدوحَيْن.

قلت: وممن قوّى حجة الفصل بالبسملة مكيّ[٣] مستدلاً بما رواه الإمام مالك[٤] رحمه الله عن النبي ﷺ عندما سئل عن العقيقة؟ فقال: لا أحب العقوق، قال مالك: فكأنَّه كره الاسم.

قال مكي: يريد مالك أنَّ فعل العقيقة جائز، فلم يكره النبي ﷺ فعلها

---

(١) المِنتُوري: ١/١٠٢.

(٢) انظر: القصد النافع: ٨٥، المِنتُوري: ١/١١٠.

(٣) هو: مكي بن أبي طالب، القيسي، الأندلسي، قرأ على ابنَيْ غلبون، توفي سنة: ٤٣٧هـ. غاية النهاية: ٢/٣٠٩–٣١٠.

(٤) هو: مالك بن أنس، الأصبحي أحد أئمة المذاهب الأربعة (٩٣–١٧٩)، انظر ترجمته كاملة في: ترتيب المدارك: الجزء الأول.

وإنَّما كره لفظ اسمها(١).

واستدل أيضاً بحديث الخطيب الذي قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما، ووقف على (يعصهما) فقال له النبيﷺ: «بئس الخطيب أنت»(٢).

قلت: ذهب جلّ أهل هذا الفنّ إلى أنَّ هذه الضرورة لا يسلّم بها ولا تراعَى، بل إنَّها ضعيفة من وجهين:

أحدهما: أنَّه كان يلزم أن يفصل بين البسملة وأوائل السور؛ إذ الاستثقال في قولك: (بسم الله الرحمن الرحيم لا) مثل الاستثقال في (المغفرة لا) و (الصبر ويل).

ثانيهما: أنَّك تجد في أثناء السور مثل هذا التركيب ولا يلزم فيه الفصل، نحو: ﴿القيومُ لا﴾ ﴿غفور رحيم لا ينهاكم﴾ [الممتحنة:٧، ٨] أ.هـ (٣).

ولهذا قال في "الدرر":

والسكتُ أَولىٰ عندَ كلِّ ذي نَظَرْ   لأنَّ وصفَه الرحيمَ مُعتبَرْ

والله تعالى أعلم.

تنبيه:

استشكل ابن المجراد في شرحه القيِّم على "الدرر" قول الناظم: (ويلات) وإليك نصّ استشكاله وما أجاب به نفسه، قال رحمه الله:

---

(١) الكشف: ١/ ١٨.

(٢) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة: ٣/ ١٢-١٣، ورواه أبو داود في سننه: ١/ ٢٨٨، وغيرهما.

(٣) ولهذا قال الشيخ المِنتُوري رحمه الله: ولله درُّ أبي الفتح فارس بن أحمد وابن عبد الوهاب وأبي داود في إنكارهم ذلك، قال: وإنَّما أنكروا ذلك – والله أعلم – لأنَّ العلّة التي اعتلّ بها من أخذ بالبسملة في هذه السور لا تصح أ.هـ . شرح المِنتُوري: ١/ ١١٤.

وفي كلام المصنّف (والويلات) ثلاثة أسولة:

الأوَّل: أن يقال: لِمَ جمع المصنّف (ويل) وهو مصدر، والمصدر لا يُثَنَّى ولا يجمع؛ لأنّه يدلّ على القليل والكثير؟

الثاني: أن يقال: لم جمعه على ويلات، ولا يجمع على ويلات قياساً إلاَّ ويلة؟

الثالث: أن يقال: لم جمعه وهو لفظان، والأولى والأحسن التثنية لا جمعه؟

وأجيب عن الأوَّل بأنَّه إنَّما جمعه باعتبار الاسمية لا المصدرية، وإنَّما اعتبر كونه لفظين في موضعين.

وعن الثاني بأنَّه قدّر دخول الهاء عليه فصار ويلة، وقد قال الجوهري(١): ويل كلمة مثل ويح إلاَّ أنَّها كلمة عذاب، وقد تدخل عليها التاء فيقال: ويلةٌ(٢)، وأنشد قول الشاعر(٣):

لأُمِّكَ ويلةٌ وعليك أخرى فلا شاةٌ تُنيلُ ولا بَعِيرُ

فجمعه الناظم على ويلات بهذا التقدير، وقد قال امرؤ القيس:

.... فقالت لكَ الويلاتُ إنَّك مُرْجِلي

فيحتمل أن يكون جمع (ويلة) وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون جمع (ويل) على غير قياس كما قالوا: سبحات وسرادقات.

وعن الثالث بأن يكون أوقع الجمع موقع التثنية وهو جائز، أو يكون جمعه بالنظر إلى أنَّ أقل الجمع اثنان. أ.هـ .

---

(١) إسماعيل بن حماد، من أئمة اللغة، والأذكياء، توفي سنة: ٣٩٣هـ. بغية الوعاة: ١/٤٤٦-٤٤٨.

(٢) الصحاح في اللغة (ويل).

(٣) هو مالك بن جَعدة التغلبي. انظر: تاج العروس: ويل.

الباب الثالث: ميم الجمع

هي: الميم الزائدة الدالة على جمع المذكّر.

وهي تقع بعد واحد من أربعة أحرف(١):

١- الهمزة وذلك في موضع واحد في القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا﴾(٢) ليس غيره.

٢- التاء المثناة الفوقية: نحو: أنتم، كنتم، سكنتم .

٣- الكاف: عليكم، فيكم، بينكم .

٤- الهاء: نحو: عليهم، فيهم، بهم .

قال ابن المجراد السلوي: ((وحكم هذه الأحرف قبلها مختلف، فأمَّا الهمزة والتاء والكاف فلا يجوز فيهنّ قبلها إلاَّ الضم، وأمَّا (الهاء) فبحسب ما قبلها؛ فإن كان قبلها مضموم أو مفتوح أو واو أو ألف فهي مضمومة، وإن كان قبلها كسرة أو ياء فهي مكسورة، ويجوز ضمّها على الأصل))(٣). أ.هـ .

والأصل في (ميم الجمع) الضمُّ، لم أجد من خالف ذلك إلاَّ ابن الباذش(٤) الذي قال: ((إنَّ أصلها السكون))(٥)، وللعرب فيها ثلاث لغات:

---

(١) انظر: المِنْتُوري: ١٢٨/١، والأصل للداني في كتابه "إيجاز البيان".

(٢) سورة الحاقة/١٩.والميم هنا في (هاؤم) للجمع على قول علماء القراءات كالداني وغيره خلافاً لبعض النحويين.

(٣) إيضاح الأسرار: ق: ١٨٠/،، والأصل أيضاً للدانيّ في "إيجاز البيان"، وانظر: تحصيل المنافع: ق١٧٣.

(٤) هو: أحمد بن علي، أبو جعفر (٤٩١-٥٤٠) إمام محقق. انظر: غاية النهاية: ٨٣/١.

(٥) الإقناع: ٣٩٢/١.

الأولى: الضمُّ والصلة بالواو مطلقاً، ومنه قول لبيد ﵁(١):

....   وهُمو فوارسُها وهمْ حكّامُها

ومنه أيضاً قول الشاعر(٢):

مِنْ مَعشَرٍ حبُّهمْ دِينٌ وبُغضُهمو   كُفْرٌ وقربُهمو مَنْجىً ومُعْتَصَمُ

الثانية: الضمُّ والصلة بالواو مع همزة القطع – كرواية ورش – والإسكان فيما دون ذلك، وعلى هذه اللغة قول الشاعر(٣):

أَمَـــرْخٌ خيـــامُهمو أم عُشَرْ   أَمِ القلبُ في إِثْـــرِهِـــمْ مُنحَدِرْ

فضمَّ ميم الجمع ووصلها مع همزة القطع وأسكنها مع غيرها.

الثالثة: الإسكان فقط.

الاختلاف:

١– خالف "الدرر" (الأصل) و "الحرز" وذلك بإفراد (ميم الجمع) بباب خاص، أمَّا الآخران فقد ذكرا أحكامها ضمن الكلام على سورة "أم القرآن" ولكلٍ وجهة.

فـــ(الأصل) و"الحرز" قصدا في تأليفيهما ذكر الأصول والفرش، فبعد الاستعاذة والبسملة تأتي "الفاتحة"، وأوَّل خلاف فيها حالة الوقف(٤) على رؤوس الآي هو قوله تعالى: ﴿ملك﴾، فجعلا الباب العامّ الكلام على السورة ليدخلا كلمة ﴿ملك﴾ ثمّ تأتي (ميم الجمع) في قوله: ﴿عليهم غير﴾.

---

(١) الصحابي الجليل، ابن ربيعة بن مالك، أدرك الجاهلية، سكن الكوفة حتى توفي فيها على اختلاف في وقت وفاته: زمن عثمان أو معاوية. انظر: طبقات الشعراء: ٥٦.

(٢) هو الفرزدق. انظر: ديوانه: ٥١٣.

(٣) هو امرؤ القيس. وانظر: ديوانه: ٤٥٠.

(٤) حتى لا يُعترض على البحث بإدغام السوسي للمثلين في ﴿الرحيم ملك﴾ .

أمَّا "الدرر" فإنَّه مؤلف في (أصول) مقرأ نافع ولا يتعرّض (للفرش) وعليه وجد أوَّل خلاف بعد الاستعاذة والبسملة، هو (ميم الجمع). هذا ما ظهر لكاتبه. والله أعلم.

٢- خالف "الدرر" (الأصل) و"الحرز" في اقتصاره على وجه واحد في (ميم الجمع) لقالون وهو السكون.

التيسير: ((ابن كثير وقالون بخلاف عنه يضمّان الميم التي للجمع ويصلانها بواو مع الهمزة وغيرها نحو: ﴿عليهمو ءانذرتهم أم لم تنذرهم﴾ [البقرة:٦] وشبهه))(١).

الشاطبية: ((وقالون بتخييره جلا))(٢).

الدرر(٣):

وكلُّها سكَّنها قالـــونُ ما لم يكنْ مِن بعدها سُكونُ

قال المِنتُوري رحمه الله: ((وكان حق الناظم – ابن بري – أن يذكر التخيير عن قالون في هذه الميم؛ لأنَّ الداني قد ذكره، وقد قال الشاطبي في "قصيدته": (وقالون بتخييره جلا) ولكنه – الناظم – اقتصر على ذكر الإسكان لأنه المشهور المعمول به في رواية(٤) أبي نشيط(٥) عنه)). أ.هـ(٦)

---

(١) التيسير: ١٩.

(٢) الشاطبية: ٨.

(٣) القصد النافع: ١٠٠.

(٤) كذا عنده، وهو تجوّز، والمشهور (طريق) بدل (رواية) .

(٥) هو: محمد بن هارون، مقرئ جليل وضابط مشهور، روى عنه ابن ماجه في تفسيره. توفي سنة: ٢٥٨هـ. غاية النهاية: ٢/٢٧٢-٢٧٣.

(٦) المِنتُوري: ١/١٣٥.

والوجهان صحيحان مقروء بهما لقالون، قالوا: الإسكان من طريق أبي نشيط، والضمّ من طريق الحُلْواني.(١)

قال المالقي(٢) رحمه الله: ((عبارة (التخيير) يراعى فيها أصل الرواية عن قالون، وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان بطريق أبي نشيط، وخصوا الضمّ بطريق الحُلْواني، فكأنَّهما روايتان مختلفتان عن قالون))(٣).

٣- خالف "الحرز" (الأصل) و"الدرر" في عدم ذكر حكم الوقف على (ميم الجمع) وهو السكون، وذلك لوضوحه.

التيسير: ولا خلاف بين الجماعة أنَّ الميم في جميع ما تقدَّم ساكنة في الوقف. أ.ه(٤). الدرر: وكلُّهم يقف بالإسكان(٥).

٤- خالف "الدررُ" (الأصل) و"الحرز" في ذكره (الإشارة)(٦) إلى ميم الجمع حالة الوقف في هذا الباب، بينما ذكراها في باب (الوقف على أواخر الكلم).

٥- خالف "الدررُ" (الأصل) و"الحرز" في تجويزه (الروم والإشمام) في

---

(١) هو: أحمد بن يزيد، إمام كبير، صدوق ضابط، توفي بعد سنة: ٢٥٠هـ. انظر: غاية النهاية: ١/١٤٩-١٥٠.

(٢) هو: عبد الواحد بن محمد، شرح "التيسير" شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد، واعتمد عليه ابن الجزري في "النشر" كثيراً، توفي سنة: ٧٠٥. انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٧.

(٣) الدر النثير: ١/١٣٤.

(٤) التيسير: ١٩.

(٥) القصد النافع: ١٠٣.

(٦) المراد بها عند القرّاء: الروم والإشمام.

الإشمام هو: ضمّ الشفتين بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدركه الأعمى.

الروم: تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها، يسمعه الأعمى والقريب.

النشر: ٢/١٢١-١٢٢، وفيه نعت قول مكي بـــ(الشذوذ)، التيسير: ٥٩.

الوقف على ميم الجمع تبعاً لمكي رحمه الله تعالى.

التيسير: ((وحركة ميم الجمع في مذهب مَن ضمّها على الأصل لا تجوز الإشارة إليها، بروم ولا بإشمام لذهابها عند الوقف أصلاً))(١).

الشاطبية(٢):

وفي هاءِ تأنيثٍ وميمِ الجميع قُلْ   وعارضِ شَكْلٍ لم يكونا لِيَدْخُلا

الدرر(٣):

وفي الإشـــارةِ لهـــم قولانِ   ....

قال المِنتُوري: ((ظاهر إطلاقه جواز الإشارة في الوقف على ميم الجمع قبل همز الوصل، ولا خلاف في منعها))(٤)، وقال أيضاً: ((وكان حقّ الناظم ألاَّ يذكر الإشارة إلى ميم الجمع؛ لأنَّ ذلك شيء قاله مكيّ وقاسه على غيره، ولم يتابعه عليه أحد ممن يعتمد عليه لظهور فساد قياسه)). أ.هـ(٥)

وقال ابن الباذش الأب(٦) راداً على مكي: ((إنَّ الذي يمنعها خارج عن النصَّ يقرر رواية))(٧). قال الباذش: ((بل من يجيز الروم والإشمام في ميم الجمع هو المفارق للنص))(٨).

---

(١) التيسير: ٥٩.

(٢) الشاطبية: ٣٠.

(٣) القصد النافع: ١٠٣.

(٤) المِنتُوري: ١/١٤٠.

(٥) نفس المصدر: ١/١٤٣.

(٦) علي بن أحمد بن خلف (٤٤٤-٥٢٨)، مقرئ نحوي أديب. انظر: معرفة القراء الكبار: ٢/٩٤١-٩٤٢.

(٧) التبصرة: ٣١٤.

(٨) الإقناع: ١/٥٣١.

الباب الرابع: هاء الكناية

المراد به عند القرّاء: الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكّر الغائب، وقد يسمّونها (هاء الضمير)(١).

الأصلُ في هذه الهاء: الضمُّ، إلاَّ أن يقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة فحينئذ تكسر، ويجوز فيه الضمّ كما في قراءة(٢) ﴿لأهلِهُ امكثوا﴾(٣)، ﴿وما أنسانيهُ إلاَّ﴾(٤)، و﴿عليهُ الله﴾(٥).

والخلاف بين القرَّاء في (هاء الكناية) هو بين صلتها؛ بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، وبين تحريكها بذلك من غير صلة؛ ويسمّى قصراً، وبين إسكانها.

والمراد عندهم بـــ(الصلة): إشباع الضمّة حتى تصير واواً ساكنةً مدّية، وإشباع الكسرة حتى تصير ياءاً ساكنة مدّية، وهذا كلّه حالة الوصل فقط(٦).

وقد اختلف شرّاح "الحرز" و"الدرر" في عدد ما وقع فيه الخلاف بين القرّاء في إسكان (هاء الكناية): فعند أبي شامة(٧) رحمه الله وهو من شرّاح "الحرز": أنَّ ما وقع فيه الخلاف بين القرّاء من حيث إسكانُ (هاء الكناية) عشرة ألفاظ في خمسة

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/٣٠٣.

(٢) الأولى لحمزة، والأخيرتان لحفص.

(٣) طه: ١٠، القصص: ٢٩.

(٤) الكهف: ٦٣.

(٥) الفتح: ١٠.

(٦) انظر: المِنْتُوري: ١/١٤٦ وما بعدها.

(٧) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل، إمام مشهور (٥٩٩-٦٦٥) من أكبر شرّاح الشاطبية. انظر: الذيل على الروضتين: ٣٧-٤٥.

عشر موضعاً[1]. خلافاً لما عند بعض شارحي "الدرر" منهم ابن المجراد والمِنتُوري والمارغني[2] حيث نصّوا على أنَّها ستة عشر موضعاً تبعاً لابن مجاهد[3]، الذي صرّح أبو شامة أنَّ الحرف الزائد هو من زياداته – ابن مجاهد[4].

وهذه الكلمات على ثلاثة أقسام:

١- كلماتٌ مفردةٌ وهي ستة: نُوَلِّه، نُصْلِه، يأته، يتّقه، فألقه.

٢- كلماتٌ كلٌّ واحدة تكرّرت مرّتين، وهي ثلاث: يُؤَدِّه، أرجه، يره.

٣- كلمةٌ كُرِّرت ثلاث مرات: وهي: نُؤْته.

وهذه الكلمات جاءت فيها قراءة نافع على ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: متفق فيه على الصلة: وهو ﴿يــره﴾ في [البلد: ٧]، و[الزلزلة: ٧، ٨].

القسم الثاني: متفق فيه على القصر؛ وهو موضع واحد ﴿يرضه﴾ الزمر[٧].

القسم الثالث: مختلف فيه، وهو الباقية، فورش يصلها جميعاً، وقالون يقصرها كلّها قولاً واحداً ما عدا كلمة: ﴿يأته﴾ فهي بالخلاف عنه[5].

الاختلاف:

١- خالفا (الأصل) في محلّ ذكر الكلمات، حيث ذكراها في الباب، بينما ذكرها (الأصل) في مظانّها من السور.

---

[1] إبراز المعاني: ٣٠٧/١.

[2] هو: إبراهيم بن أحمد المارغني، مفتي المالكية في تونس، توفي سنة: ١٣٤٩هـ. انظر: هداية القارئ: ٦٢٢/٢.

[3] انظر: إيضاح الأسرار: ق: ١٨٤/أ، المِنتُوري: ١٥٢/١، النجوم الطوالع: ٤٠.

[4] إبراز المعاني: ٣٠٧/١، وابن مجاهد هو: أحمد بن موسى، أبو العباس، شيخ الصنعة وأوَّل من سبّع السبعة (٢٤٥-٣٢٤هـ). انظر: غاية النهاية: ١٣٩/١-١٤٢.

[5] انظر: القصد النافع: ١١٠، المِنتُوري: ١٥٢/١-١٥٣.

٢– خالف "الدرر" (الأصل) و"الحرز" في التنصيص على (الهاء) من (هذه) يعني الثانية منهما، وذلك قوله:

وهاءُ هذه كهـــاءِ المضمَرِ   فوصلُها قبل محرَّك حَـــرِي

وهذا تبرّعٌ[1] منه رحمه الله لأنَّها غير داخلة في الترجمة لكونها ليست (هاء) ضمير، وإنَّما هي مبدلة من ياء[2].

قال الشيخ المارغني رحمه الله: ((وإنَّما ذكرها هنا لمشاركتها لهاء الضمير في الحكم؛ يعني أنَّها أجريت مجرى هاء الضمير الواقعة بعد كسرة لشبهها بها في كونها متطرّفة بعد كسرة، فأعطيت حكمها من إثبات الصلة وحذفها)). أ.هـ[3]

٣– خالف "الدرر" (الأصل) و"الحرز" في ذكره ﴿يره أحد﴾ [البلد:٧] لأنَّ عبارته مطلقة وليست مقيّدة، حيث قال:

ولم يكن يراه في هـــاء يره   ....

قال الخراز: ﴿يره﴾ في الثلاثة المواضع[4]. أ.هـ

---

[1] قال ابن المجراد: لم يفرد رحمه الله لهاء (هذه) ذكراً في الترجمة بل تبرّع بها، والتبرع جائز يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى* قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ هذا الجواب، وقوله: ﴿أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ تبرّع، قال: وقوله ﷺ حين سئل عن ماء البحر فقال: (هو الطهور ماؤه) هذا الجواب، ثم تبرّع ﷺ وشرّف وكرّم بقوله: (الحلّ ميتته)أ.هـ. إيضاح الأسرار: ق ١٨٤/ب.

[2] الأصل: (هذي) ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿هذي الشجرة﴾، و﴿هذي ناقة الله﴾، ومنه قول الشاعر:

فهذي سيوفٌ يا صُدَيَ بنَ مالكٍ   حِداءٌ ولكن أين بالسيف ضاربا

انظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١٦٤/١، الأمالي الشجرية: ٢٦٧/١.

[3] النجوم الطوالع: ٤١.

[4] القصد النافع: ١١٣.

٤- خالفا (الأصل) في توجيه بعض أوجه الكلمات.

أ-توجيه رواية قصر قالون لهاء الكناية، وذلك بقوله بعد أن ذكرها:

رعايةً لأصلهِ في أَصْلها قبلَ دخولِ جازمٍ في[1] فِعلها

أي: إنَّما حذف الصلة هنا لكونه راعى أصله، يعني قاعدته[2] في أصل هذه (الهاء) الواقعة في هذه المواضع.

وقول الناظم: ((قبل دخول جازم في فعلها)): أطلق عليها كلّها الجزم مع أنَّ فيها ما هو غير مجزوم وهو: ﴿أرجه﴾ و﴿فألقه﴾ وإنَّما حذفت منه الياء للأمر؛ لأنَّ آخر الأمر يجرى مجرى آخر المضارع المجزوم في السكون والحذف، ولا يقال فيه مجزوم على مذهب البصريّين؛ لأنَّه مبني عندهم، والجزمُ من ألقاب المعربات. فأجيب عنه:

١- أنَّه قال ذلك نظراً للأكثر.

٢- أنَّه اتبع في هذا مذهب الكوفيّين القائلين إنَّ فعل الأمر مجزوم بلام أمر مقدّرة[3].

ب- توجيهه للقصر في ﴿يرضه﴾، حيث قال:

---

(١) كذا في نسخة الشيخ المِنتُوري الذي نبّه على أنَّها أيضاً وجدت بخطّ الناظم نفسه وأنَّها رواية الحضرمي، خلافاً لبقية الشرَّاح كالخراز وابن المجراد والمارغني حيث إنَّها عندهم (لفعلها) باللاَّم بدل (في) وهي رواية المكناسي والبلفيقي كما ذكر المِنتُوري.

انظر: القصد النافع: ١١٠، المِنتُوري: ١٥٧/١، النجوم الطوالع: ٤١.

(٢) قاعدته هي: أنَّ (هاء الضمير) مهما وقعت بين ساكن قبلها ومتحرك بعدها فإنَّه لا يصلها، والهاء في هذه الكلمات ينطبق عليها هذا، لأنَّ الأصل فيها ((نوليه ونصليه ويتقيه وأرجيه ويؤديه)) فحذف حرف العلّة وهو الياء للجزم في الفعل المضارع، والبناء في فعل الأمر.

انظر: إيضاح الأسرار: ق١٨٤/ب، المِنتُوري: ١٥٧/١، النجوم الطوالع: ٤٢.

(٣) انظر: القصد النافع: ١١٠، إيضاح الأسرار: ق ١٨٥/أ، شرح المِنتُوري: ١٥٧/١.

ونافعٌ بِقَصْـرِ يرضـه قَضَى　　　لِثِقَـل الضَّمِّ وللّذي مضَـى

وهذا إشارة إلى العلّة التي أوجبت قصر ﴿يرضه﴾ والسؤال إنَّما يرد على ورش إذ هو الذي خرج عن أصله فَقَصَرْ، وأمَّا قالون فإنَّه قَصَر كما قصر غيرها من الكلمات السابقة مما كان قبله في الأصل ساكن.

قال ابن الجراد: إنَّما قصر ورش الهاء من ﴿يرضه﴾ لأجل أنَّ الضمَّ أثقل من الكسر فلم يحتج إلى تكثير لثقله، وتلك المواضع الأُخر هاؤها مكسورة والكسر خفيف فاحتاج إلى الصلة ليوازن بالصلة ثقل الضمّ أ.هـ (١)

وقول الناظم: ((وللذي مضى)) يعني ما تقدَّم له من قوله: ((رعاية لأصله...)) البيت، وهو كون الهاء في ﴿يرضه﴾ قبلها في الأصل ساكن وهو الألف(٢).

٥- وجّه الوصل في ﴿يره﴾ حيث قال:

ولـم يَكنْ يـراه في هـاءِ يَره　　　مـع ضمّها وجزمِـه إذ غيّـرَه

لفَقْـدِ عينِـه ولامِـه فَقَـدْ　　　نابَ لـه الوصـلُ مَنابَ ما فَقَدْ

الضمير المستتر وهو فاعل (يكن) يعود على (نافع) المذكور في البيت قبله، والضمير في (يراه) يعود على القصر، والضمير في (ضمّها) على الهاء، وفي (جزمه) على الفعل، أي: أنَّ نافعاً لم ير القصر في هاء ﴿يره﴾ من ﴿خيراً يره﴾ و﴿شراً يره﴾ في "الزلزلة"، و﴿يره أحد﴾ في "البلد"، وإنَّما رأى فيها الصلة، مع

---

(١) إيضاح الأسرار: ق١٨٦/أ.

(٢) أصل كلمة (يرضى) قبل الإعلال: (يرضَيُ) على وزن (يفعل) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً على القاعدة التصريفية المعروفة التي بيّنها ابن مالك في ألفيته:

من يـاءٍ أو واوٍ بتحريك أُصِلْ　　　ألفاً أبدل بعد فتـح متصـل

انظر: شرح ابن عقيل: ٤/٢٢٨.

أنّها كهاء ﴿يرضه﴾ في كونها مضمومةً مجزوماً فعلها(١).

قال الشرَّاح عند هذا البيت: كلام المصنّف هنا فيه إلزام وانفصال على طريقة أهل الجدل، وبيان ذلك: أنّه لمّا علّل أوّلاً لقالون قصر ﴿يؤده﴾ وبابه بمراعاة أصله في الهاء قبل دخول الجازم عُلِم منه أنَّ ورشاً لا يراعي ذلك، ثمَّ إنَّ ورشاً قصر ﴿يرضه﴾ ويلزمه ألاَّ يقصره، كما لا يقصر المواضع الأخرى، ففرّق بما تقدَّم من ثقل الضمّ ومراعاة الأصل، وإن كان لم يراع الأصل في باب ﴿يؤده﴾؛ لأنَّ العلل إذا كثرت قوي بعضها ببعض، وإن كانت الواحدة على انفرادها تُلغى لضعفها، فإنَّها مع اجتماعها بغيرها تحيا، ثمَّ إنَّ ورشاً وقالون وصلا ﴿يره﴾ في المواضع الثلاثة ويلزمهما ألاَّ يصلاها؛ أمَّا قالون فلأصله المتقدّم المطرد فيما سوى ﴿يره﴾، وأمَّا ورش فَلِما راعاه في ﴿يرضه﴾ من ثقل الضمّ ومراعاة الأصل، ففرّق المصنّف رحمه الله بين ﴿يرضه﴾ و﴿يره﴾ بما تضمَّن قوله: «لفقد عينه ولامه» أي: لم يكن نافع ير القصر في هاء ﴿يره﴾ كما رآه في ﴿يرضه﴾ مع ضمّ هائه وجزم فعله كما في ﴿يرضه﴾ لأجل أنَّ ﴿يره﴾ فُقِد منه حرفان(٢)، و﴿يرضه﴾ لم يحذف منه إلاَّ لامه فقط وهو الألف بعد الضاد، فوصل ﴿يره﴾ ليقوم له الوصل مقام ما حذف منه وهو عينه ولامه(٣).

---

(١) انظر: النجوم الطوالع: ٤٤.

(٢) أصل (يرى): (يَرْأَيُ) على وزن: (يفعل)، تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، فصارت (يَرْأى) على القاعدة المعروفة، ثمّ نقلت حركة عينه إلى فائه وسقطت الهمزة (حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء) وحذفت الهمزة للتخفيف، فصارت (يرى) على وزن (يَفَلْ) لأنّ أصله (يَرَيُ) دخل الجازم فصارت (يَرَ) ولم يبق من الكلمة إلاّ فاؤها ثمّ اتصل به الضمير فصار (يره).

(٣) انظر: إيضاح الأسرار: ق: ١٨٦/ب، القصد النافع: ١١٣، شرح المِنْتُوري: ١٦١/١.

قال المِنتُوري: ((والتزمت العرب التسهيل فيما كان أوَّله زيادة من (رأى) سوى ألف الوصل لكثرة دوره في الكلام)) أ.هـ [١]

وقال سيبويه: ((ومما حذف في التخفيف لأنَّ ما قبله ساكن: (أرى) و(يرى) و(ترى) و(نرى) غير أنَّ كلَّ شيء كان أوَّله [ألف] زائدة من (رأيت) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إيَّاه، جعلوا الهمزة تعاقب الزيادة التي في أوَّل الكلمة فلا تجتمع معها.

قال: وحدّثني أبو الخطّاب[٢]، أنَّه سمع من يقول: ((قد أرءاهم))، يجيء بالفعل من (رأيت) على أصله من العرب الموثوق بهم)). اهـ[٣]

وقد جاءت هذه اللغة في أشعار العرب، ومنها قول سراقة البارقي[٤]:

أُرِي عَيْنَيَّ مـــا لَمْ تَرْأَيـــاه كِـــلانَـــا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ[٥]

ومنه أيضاً قول الشاعر[٦]:

أَحِنُّ إذا ذكرتُ بلادَ نجـــدٍ وما أَرْأَى إلى نجـــدٍ سبيلاَ[١]

---

(١) شرح الدرر: ١/١٦٢.

(٢) عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الكبير، لقي الأعراب وأخذ عنهم، روى عن أبي عمرو وطبقته، روى عنه سيبويه والكسائي وأبو عبيدة وغيرهم، توفي سنة: ١٧٧هـ. انظر: طبقات الزبيدي: ٣٥، بغية الوعاة: ٢/٧٤.

(٣) الكتاب: ٣/٥٤٦.

(٤) هو سراقة بن مرداس، معاصر لجرير، من ظرفاء العراق، قيل إنَّه أدرك عصر النبوة وشهد اليرموك، له قصة ظريفة مع المختار الثقفي لما أسره. انظر: الأغاني: ٩/١٣-١٤.

(٥) ديوانه: ٣٨.

(٦) أنشده الفارسي، و لم يُعْرَفْ له قائل.

سبيلاَ(١)

وقد ذكر الإمام ابن مالك أنَّ الذين يقولون: (أرأى) بالهمزة على الأصل هم عرب تيم اللاَّت أ.هـ (٢)

تتميم:

قول ابن بريّ رحمه الله في هذا البيت

.... فَقد نَابَ لـــه مَنَـــابَ مـــا فَقَـــد

فـــ(فَقَد) الأوَّل هو حرف تحقيق دخلت عليه فاء العطف، و (فَقَدْ) الثاني فعل ماض من (الفقد) وهو العدم، وهذا من التجنيس المركب، ويسمّى نوعه (المرفوّ)(٣)، وقد جاء مثله في قول الشاعر(٤):

أُوَارِي أُوَارِي والدمـــوع تُبِينـُـه ومَنْ لي بإطفاءِ الغرامِ وَقَدْ وَقَـــدْ
فَلا تعذِلوا مَن بانَ عنـــه حَبِيبُـــه فَمَنْ فَقَد الأحبابَ يوماً فَقَدْ فَقَدْ

* * *

---

(١) المخصص: ١/١١٢، اللسان والتاج (رأى) بدون نسبة.

(٢) تيم اللاّت: طائفة من الأنصار من بني النجار ينتهي نسبهم إلى تيم اللاّت بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب: ٣/٣١٤.

(٣) مأخوذ من (الرفاء) و(التوافق) وهو مصطلح بلاغي يقصد به: أن يتساوى اللفظان المتتابعان في الصفة ويختلفان في المعنى. انظر: سر الفصاحة: ١٩٥.

(٤) ذكر البيتين المِنْتُوري، و لم يذكر لهما قائلاً. انظر: شرح المِنْتُوري: ١/١٦١.

باب المدّ والقصر

المدّ في اللغة: الزيادة ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾(١).

وفي اصطلاح القراء له إطلاقان:

الأوَّل: إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين الثلاثة، أو بحرف من حرفي اللين إذا لقي حرف المدّ أو حرف اللين همزاً أو سكوناً، وهذا الإطلاق هو المراد في هذا الباب.

الثاني: إثبات حرف مدّ في الكلمة من غير إطالة الصوت به كالمد في﴿مالك﴾ و﴿حاذرون﴾ ...

والقصر في اللغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حور مقصورات في الخيام﴾(٢)، أي: محبوسات(٣)، ومنه قول الشاعر(٤):

فَقُصِرْنَ الشتاءَ بَعدُ عليه   وهو للذَّوْدِ أن يُقَسَّمْنَ جارُ

وفي اصطلاح القرّاء له إطلاقان هما عكس إطلاقي المدّ، والأوَّل منهما هو المراد في هذا الباب أيضاً.

الاختلاف:

١– خالف "الدررُ" "الحرزَ" و(الأصل) في ذكره علّة القصر في المنفصل

---

(١) سورة مريم/٧٩.

(٢) سورة الرحمن/٧٢.

(٣) انظر: الكشف والبيان: ٩/١٩٥–١٩٦، تفسير القرطبي: ١٧/١٧٩.

(٤) نسبه سيبويه في الكتاب: ١/١١١ إلى عدي بن الرقاع، وقيل هو لأبي داود الأيادي في شعره: ص: ٣١٨، والشاعر يصف فرساً، والمعنى: حبسن عليه بشرب ألبانها في شدّة الشتاء. انظر: اللسان والتاج (قصر).

لقالون، فقال:

.... والخف عن قالون في المنفصل
نحو بما أُنزلَ أو ما أُخفِـــي لِعَدَمِ الهمـــزةِ حـــالَ الوقفِ

قال المِنْتُوري: ((قوله: (لعدم ...) هذا إشارة إلى العلّة الموجبة للخلاف في ذلك، وهي كون الهمزة عارضة، إذ لا تثبت إلاَّ في حال الوصل)) أ.هـ (١)

وفي ذكر الناظم عدم الهمزة في الوقف إشعار أنَّ المدّ في ذلك لمن يمدّ، إنَّما يكون في حال الوصل، إذ لا موجب للمدّ في الوقف لعدم الهمزة فيه.

٢- خالفا (الأصل) في ذكرهما وجه (القصر) في المدّ البدل لورش، فيكون هذا الوجه أعني (القصر) هو من زيادة كلّ منهما على أصله.

التيسير: إذا أتت الهمزة قبل حرف المدّ سواء كانت محققة أو ألقيت حركتها على ساكن قبلها أو أبدلت نحو: (ءادم) و(ءازر) ... وشبهه، فإنَّ أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المدّ في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق أ.هـ (٢)

الحـــرز(٣):

وما بعد همز ثابت أو مغيّـــر فقصرٌ ....

الدرر(٤):

---

(١) شرح المِنْتُوري: ١/١٨٢.

(٢) التيسير: ٣١.

(٣) الشاطبية: ١٤.

(٤) القصد النافع: ١٢٩، وقد تعقّب الشيخ أبو عبد الله القيجاطي الناظم هنا فقال: هذا خطأ وإنَّما ثبت عن ورش المدّ المشبع، وإنَّما أخذ ذلك الناظم من كلام أبي عمرو، ولا يفهم من كلامه إلاَّ القصر، فمن تأمَّل كلامه ظهر له ذلك، وقد قال الشاطبي: ((ووسطه قوم)) =

وبعدهــا ثَبَتَــتْ أَوْ تَغَيَّــرَتْ   فاقصُرْ وعن ورشٍ توسّطٌ ثَبَتْ

٣- خالف "الحرزُ" (الأصل) و "الدرر" في ذكره وجه الإشباع في المد البدل لورش، وذلك في قوله:

.... وقد يُروَى لورشٍ مطــوّلا

وعلى هذا: يكون "الحرز" قد زاد على "أصله" وجهي (القصر والإشباع)، و"الدرر" زاد (القصر) فقط[1].

٤- خالف" الدررُ" (الأصل) و"الحرزَ" في ذكره مسألة وقوع حرف المدّ بعد الهمزة بدلاً من التنوين في نحو: (دعاءاً) و(نداءاً) و(غثاءاً) و(خطأً) وذلك في قوله[2]:

وألــفُ التنويــن أعني المبدلَــهْ   منه لَدَى الوقوفِ لا تمــدُّ لَــهْ

وهي مسألة مستثناة لما لا مدّ فيه لورش كــ(إسرائيل)[3].

قال أبو شامة: واتفقوا على منع المدّ في الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو: (خَطأً) و(ملجأ) أ.هـ [4]

وقال ابن الباذش: «واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنوين نحو: (ماءً)

= ولا أعلم من هؤلاء القوم أ.هـ قال المِنتُوري: لعلهم الذين صنفوا في القراءات بعد الداني على طريقته، وفهموا من كلامه التوسط كما فهم الناظم، وقد وقفت على ذلك في كتب بعضهم. أ.هـ انظر شرح المِنتُوري: ١/١٩٥.

[1] قال أبو شامة: لم يذكر صاحب "التيسير" غيره – التوسط أ.هـ إبراز المعاني: ١/٣٢٦.
وقال ابن القاصح: فالطويل والقصير من زيادات القصد أ.هـ سراج القارئ: ٥٤.

[2] القصد النافع: ١٣٧.

[3] انظر: إبراز المعاني: ١/٣٢٩، النجوم الطوالع: ٥٥-٥٦.

[4] إبراز المعاني: ١/٣٢٩.

لأنَّ الألف عارضة في الوقف)) أ.هـ [١]

٥- خالفا (الأصل) في ذكرهما الخلاف في مدّ ﴿يؤاخذ﴾ وموافقة للداني في غير "التيسير" حيث لم يتعرّض فيه – "التيسير" – لهذه الكلمة أصلاً.

الحرز: .... وبعضهم يواخذكم .....
الدرر: وفي يواخذ الخلاف وقعا ...

أمَّا الداني رحمه الله فقد نصّ في جلّ كتبه على استثناء ﴿يؤاخذ﴾، وأنَّ ليس فيها إلاَّ القصر قولاً واحداً، قال أبو شامة رحمه الله: ((قد نصّ الدانيّ على أنَّ استثناء ﴿يؤاخذ﴾ مجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في "التيسير")) أ.هـ [٢]

وقد قال الإمام السخاوي[٣] قبله: ((ترك ذكرها – ﴿يؤاخذ﴾ – في "التيسير" طرد للأصل وموجب لدخولها في حكم ما سبق من المد في نظائرها)) أ.هـ [٤]

هذا وقد خطأ علماء القراءات كلاً من صاحب "الحرز" و"الدرر" في ذكرهما الخلاف في هذه الكلمة:

قال الشيخ أبو عبد الله القيجاطي[٥]: ((ولا خلاف في قصر ﴿يؤاخذ﴾ وما

---

[١] الإقناع: ١/٤٧٢.

[٢] إبراز المعاني: ١/٣٣٠.

[٣] هو: علي بن محمد السخاوي، تلميذ الشاطبي وشيخ أبي شامة، وهو أوَّل من شرح الشاطبية، توفي سنة: ٦٤٣هـ.
انظر غاية النهاية: ١/٥٦٨-٥٧٠.

[٤] فتح الوصيد: ٢/٢٧٦-٢٧٧.

[٥] هو: محمد بن محمد بن علي، من كبار شيوخ المِنتُوري، وهو عمدته في علوم القرآن (٧٣٠-٨١١هـ)، له تآليف في القراءات.
انظر: درة الحجال: ٢/٢٨٤.

ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فيه عن ورش فخطأ)) أ.هـ(١)

وقال الحافظ ابن الجزري رحمه الله: ((وكأنَّ الشاطبي رحمه الله ظنّ بكونه – الداني – لم يذكره في "التيسير" أنَّه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق، قال: وليس كذلك فإنَّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يؤاخذ﴾ فلا خلاف في قصره)) أ.هـ(٢)

قلت: أمَّا الجواب عن ابن بري، فقد نصّ شرّاحه على أنَّه تبع في هذه الكلمة الشاطبي، حيث قال الإمام الخراز وابن المجراد السلوي: ((ذكر الناظم – ابن بري – هذا الخلاف اعتماداً على قول أبي القاسم الشاطبي رحمه الله)) أ.هـ(٣)

وقال الشيخ المِنتُوري: ((إنَّما ذكر الناظم – ابن بري – في ﴿يؤاخذ﴾ الخلاف – والله أعلم – اعتماداً منه على قول الشاطبي في قصيدته:

.... وبعضهم يؤاخذكم

فذكر قَصْر هذا الموضع عن بعضهم، فدلّ ذلك على أنَّ فيه خلافاً كالمواضع الأخرى، وليس فيه خلاف، بل قَصْره إجماع، ولعلّ الشاطبي رحمه الله لّما رأى الداني لم يذكره في "التيسير" وذكره في غيره ظنّ أنَّ فيه الخلاف فذكره))(٤) أ.هـ

قلت: العلّة التي ذكرها المِنتُوري وابن الجزري رحمهما الله في ذكر الشاطبي الخلاف هو ظنّه بالخلاف فيها وجدت علّة أقوى منها – والله أعلم –

---

(١) انظر: شرح المِنتُوري: ١/٢١٧.

(٢) النشر: ١/٣٤٠.

(٣) القصد النافع: ١٤٠.

(٤) شرح المِنتُوري: ١/٢١٦.

وهي ما ذكره ابن الجراد السلوي رحمه الله حيث قال: ((وكلام الحافظ – الداني – في "الاقتصاد" و"التيسير" يقتضي المدّ فيه؛ لأنَّه لم يستثنه فيهما، وبهذا الاعتبار ذكر المصنِّف – ابن بري – الخلاف فيه))(١) أ.هـ

قلت: رأيت السبب في تخطئة الشاطبي هنا هو حملهم قوله: (وبعضهم) على أنَّ المراد هو (رواة المدّ)(٢)، ولو حملوه على (شيوخه) كما استظهر الجعبريّ رحمه الله لكان الإلباس أقلّ والله أعلم؛ لأنَّه الظنّ بالشاطبي، فحاشا للشاطبي وهو القائل: ((وما لقياس في القراءة مدخل)) أن يجيز وجهاً لم يروه عن شيوخه، أو بمجرّد الظنّ، فهو إمام حافظ متقن ثقة حجة، وأقول هنا ما قاله الإمام أبو عمرو الداني رحمه الله: ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل)). قال: ((والرواية إذا ثبتت لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأنَّ القراءة سنَّة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها))(٣) أ.هـ

وكذلك أُثَنِّي هنا في هذا السياق بما قاله خاتمة محققي علم القراءات، وأعني الإمام ابن الجزري رحمه الله حيث قال في معرض ردّه على وَهَم بعض علماء القراءات: ((إذا كانت القراءة لابدّ فيها من المشافهة والسماع فمن البعيد تواطؤ من ذكرنا من الأئمة شرقاً وغرباً على الخطأ في ذلك، وتلقى الأئمة ذلك بالقبول خلفاً عن سلف من غير أصل))(٤) أ.هـ

---

(١) إيضاح الأسرار: ق: ١٩٤/أ.

(٢) انظر: النشر: ١٠١١/٢ بتحقيقي.

(٣) جامع البيان: ١/ق: ٥/ب.

(٤) النشر: ٣٥٨/٢.

وقوله أيضاً: «نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل»(١) أ.هـ

* * *

---

(١) النشر: ٢/٢٦٣.

الباب السادس: الهمزتان من كلمتين

والمقصود بذلك عند القرّاء هو: الهمزتان المجتمعتان من كلمتين، وذلك بأن تكون أولاهما آخر كلمة والثانية أوَّل الكلمة التي تليها، أي: همزتا قطع متلاصقتين في الوصل(١).

الاختلاف:

١- خالفا (الأصل) في ذكرهما وجه ((التسهيل)) لقالون في ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾[يوسف:٥٣].

الحــــرز:

وبالسوءِ إلا أَبدَلا ثـــم أَدْغَمَا وفيه خلافٌ عنهما ليس مقفلا

الـــدرر:

والخُلْفُ في بالسوء في "الصِّدِّيق" ....

والخلاف المشار إليه في كلامهما هو (التسهيل)، قال أبو شامة: وفي تخفيف ﴿بالسوء﴾ خلاف عن قالون والبزي ليس مقفلاً، بل هو مشهور، قال: والخلاف المشار إليه أنَّهما قرآها (بين بين) على أصلهما أ.هـ(٢)

وقال المِنتُوري: قوله: (والخلف بالسوء) اختلف عن قالون هل يبدل فيه الهمزة الأولى ويدغمها أو يسهلها (بين بين) أ.هـ(٣) وعليه فـــ(التسهيل) هو من الزيادات على "التيسير"(٤).

---

(١) إبراز المعاني: ١/٣٧٠.

(٢) إبراز المعاني: ١/٣٧٦.

(٣) المِنتُوري: ١/٢٩٦.

(٤) انظر: سراج القارئ: ٧١.

قال الإمام السخاوي رحمه الله: وأمَّا الخلاف عنهما فلم يذكره في "التيسير" وهو أنَّهما يجريان على أصلهما في تليين الأولى نحو الياء، قال: وهذا عن البزي أشهر والآخر عن قالون أكثر، قال: واعتمد ابن عبد البرّ(١) على هذا الوجه لقالون في "كتابه" الذي صنّفه في "قراءة نافع"، وأباه أبو عمرو في كتبه وبيَّن خطأه أ.هـ(٢)

٢- خالفا (الأصل) في ذكر ﴿بالسوء إلا﴾ في باب الهمزتين، أمَّا (الأصل) فذكرها في "سورتها".

٣- خالف "الحرزُ" (الأصل) و"الدرر" في ذكر وجه إبدال الهمزة الثانية من ﴿هؤلاء إنْ﴾، ﴿البغَاءِ إنْ﴾ والمقصود همزة (إن) ياءً ساكنة، وذلك في قوله: ((وقد قيل محض المد عنها تبدلا)) .

ويعتبر هذا الوجه من الزيادات على"التيسير"(٣).

٤- خالفا (الأصل) في ذكر مسألة همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام نحو: ﴿ءالذكرين﴾ وشبهها، حيث ذكرها "الحرز" في باب "الهمزتين من كلمة" وذكرها "الدرر" في باب "الهمزتين من كلمتين" بينما ذكرها (الأصل) في سورة يونس.

٥- خالف "الدررُ" "الحرزَ" (والأصلَ) في ذكره وجهاً واحداً وهو (الإبدال ألفاً) وذلك في قوله:

---

(١) هو: يوسف بن عبد الله، من كبار علماء الأندلس والإسلام (ت٤٦٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء: ١٥٣/١٨.

(٢) نقلت هذا النصّ عن ابن عبد البرّ لندرته، حيث إنَّه أوَّل نقلٍ أعثر عليه له عن كتابه في القراءات. انظر: فتح الوصيد: ٣٠٦/٢.

(٣) انظر: فتح الوصيد: ٣١٠/٢، إبراز المعاني: ٣٨٦/١، سراج القارئ: ٧٢.

فَصلٌ وأَبدِلْ هَمزَ وَصْلِ اللاَّم   مدّاً بُعَيْدَ همزِ الاستفهام

قال المِنْتُوري: ((منهم من يبدلها ألفاً، ومنهم من يسهلها بين بين، وعلى البدل اقتصر الناظم))، قال: ((وكان حق الناظم أن يذكر فيها الوجهين معاً لأنَّ الشاطبي ذكرهما في قصيدته فقال:

الحرز:

وإن همز وصل بين لام مسكّن   وهمزة الاستفهام فامدده مبدلا
فللكل ذا أولى ويقصره الذي   يسهل ....(١)

التيسير: وكلهم سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في نحو: ﴿ءالذكرين﴾ ﴿ءالله أذن لكم﴾ ﴿آلله خير﴾ ولم يحققها أحد منهم ولا فصل بينها وبين التي قبلها بألف لضعفها، ولأنَّ البدل في قول أكثر القرّاء والنحويين يلزمها))(٢) أ.هـ

* * *

---

(١) المِنْتُوري: ١/٣٢٠-٣٢٢.

(٢) التيسير: ١٢٢.

الباب السابع: الهمز المفرد

والمقصود به: الهمز الذي لم يجتمع مع همز آخر(١)، وهو ينقسم في قراءة نافع إلى قسمين:

١– منه ما يبدل

٢– منه ما تنقل حركته. وله باب خاص.

والمراد هنا الأوَّل، وهو نوعان أيضاً: ساكن، ومتحرك، وكل منهما يقع فاءً وعيناً ولاماً للكلمة(٢).

وقد بين الإمام السخاوي رحمه الله تعالى كيفية معرفة ذلك فقال: الذي يَعرف به المتعلمُ الهمزة التي هي فاء الفعل ثلاثة أشياء:

أحدها: كل ما كان وقوعه بعد همزة وصل نحو: ائتوا، فأتوا.

ثانيها : كل ما كان ساكناً بعد ميم نحو: مأمون، مأكول.

ثالثها : ما كان منه بعد حروف المضارعة نحو: يأتين، تأتون أ.هـ(٣)

الاختلاف:

١– خالفا (الأصل) في تسمية عنوان الباب، حيث عنده: (باب ذكر الهمزة المفردة)(٤).

وعند "الدرر": سمَّاه (الإبدال) فقال:

القولُ في إبدالِ فاءِ الفعلِ   والعينِ واللاَّمِ صحيحِ النقلِ(٥)

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/٣٨٦.

(٢) انظر: النجوم الطوالع: ٨١.

(٣) فتح الوصيد: ٢/٣١٤.

(٤) التيسير: ٣٤.

(٥) النجوم الطوالع: ٨١.

وأمَّا عند "الحرز" فهو ما اخترته هنا.

٢- خالفا (الأصل) في تعبيرهما بـ(الإبدال) بدل (التسهيل):

التيسير: اعلم أنَّ ورشاً كان يسهل الهمزة المفردة(١).

الحرز :

إذا سكنت فاءً من الفعل همزةٌ   فورش يُريها حرف مدّ مبدّلا(٢)

الدرر:

القول في إبدال فاء الفعل   ....(٣)

ومعلوم أنَّ عبارة (الأصل) عامَّة تشمل عدة أنواع، مثل، النقل، الحذف، الإبدال، وبين بين ... الخ، فهذه كلها يطلق عليها (تسهيل) كما قال أبو شامة رحمه الله: ولفظ (التسهيل) يشمل الجميع(٤).

بخلاف عبارتي "الحرز" و"الدرر" فهي من حيث الصنعة أكثر دقةً في المعنى المراد، هذا ولم أجد في شرّاح "الحرز" من تعرّض للتنبيه على هذه المسألة هنا، أعني مسألة تعبير "التيسير" بـ(التسهيل)، وتعبير "الحرز" بـ(الإبدال).

٣- خالفا (الأصل) في ذكرهما كلمة (النسيء) في هذا الباب، بينما ذكرها هو في سورها(٥).

٤- خالف "الدررُ" (الأصل) و"الحرزَ" في ذكره إبدال قالون لكلمة

---

(١) التيسير: ٣٤.

(٢) الشاطبية: ١٨.

(٣) القصد النافع: ١٨٧.

(٤) انظر: إبراز المعاني: ٢/٥.

(٥) التيسير: ١١٨.

﴿رئيا﴾ [مريم: ٧٤] بينما ذكراها في سورتها(١).

---

(١) التيسير: ١٤٩.

٥- خالفا (الأصل) في ذكرهما إبدال نحو ﴿ءادم﴾ ﴿إيمانًا﴾ ﴿أوتوا﴾ في هذا الباب، حيث لم يذكرها فيه، وفعلُه صوابٌ؛ لأنَّ حق هذا النوع هو باب "الهمزتين من كلمة".

الحرز:

وإبدال أخرى الهمزتين لكلّهـــم إذا سكنت عَزْمٌ كآدم أُوِد هِلا[1]

قال أبو شامة رحمه الله: ((هذه المسألة موضوعها: "باب الهمزتين من كلمة" لا هذا الباب، فإنَّه للهمز المفرد)) أ.ه[2]

الدرر:

أبدل ورش كلَّ فــاءٍ سكنــتْ وبَعدَ هَمــزٍ للجميــعِ أُبدِلَــتْ

قال المِنْتُوري رحمه الله: ((كان حقّ الناظم – ابن بري – أن يذكر هذا في "الهمزتين من كلمة" كما ذكره مكي وغيره، ولكنه تبع في ذلك الشاطبي، فإنَّه ذكر ذلك في "الهمزة المفردة"، وتبع الشاطبيُّ ابنَ سفيان[3] وغيره))[4] أ.ه

---

[1] الشاطبية: ١٨.

[2] إبراز المعاني: ١/٤٠٠.

[3] محمد بن سفيان، أبو عبد الله، من كبار علماء القراءات، وصاحب كتاب "الهادي في القراءات السبع" أحد أصول ابن الجزري في "النشر" توفي رحمه الله سنة: ٤١٥هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/١٤٧.

تنبيه: في شرح المِنتُوري: ١/١١٠ حاشية (٥) في ترجمة ابن سفيان سقط (أبو عبد) مما نتج عنه بشاعة التحريف فصار (هو الله) تعالى الله علواً كبيراً؛ فلذا نبهت عليه حتى يستدرك ويصلح.

[4] شرح المِنتُوري: ١/٣٣١.

الباب الثامن: النقل

والمراد: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

والنقل في اللغة: التحويل، يقال نقلت الشيء من مكان إلى مكان بمعنى حوّلته(١).

وفي الاصطلاح: تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة(٢).

والنقل من فصيح لغة العرب ومشهور كلامها وهو لغة قريش(٣)، وله شواهد كثيرة منها قول النابغة الذبياني(٤):

أَمِنَ ال ميّـــة رائـــحٌ أو مُغْتَـــدِ عَجْـــلاَنَ ذا زادٍ وغيـــرُ مُـــزَوَّدِ

وقول كعب بن مالك الأنصاري(٥) رضي الله عنه:

ما بال همٍّ عميدٍ بـــاتَ يَطْرقُني بالوادِ من هندٍ اذْ تعدو عَوادِيهـــا

وقول أميّة بن أبي الصلت(٦):

والخيط لَبْيَض ضوءُ الصبح منفلقٌ والخيطُ لَسْود لونُ الليلِ مَكْتومُ

الشاهد: إلقاء حركة همزة (آل) على (النون) من (من)، وهمزة (إذ) على

---

(١) الصحاح واللسان والتاج ((نقل)).

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/٤٠٥، إيضاح الأسرار: ق٢١٢/ب.

(٣) انظر: شرح المِنْتُوري: ١/٣٦١.

(٤) زياد بن معاوية، شاعر جاهلي، كان يحكم بين العرب بسوق عكاظ، توفي قبل الهجرة بـــ ١٨ سنة. انظر: الشعر والشعراء: ٣٨.

(٥) صحابي جليل من شعراء الرسول ﷺ توفي سنة ٥٠هـــ. انظر: الإصابة: ٣/٣٢٢.

(٦) شاعر جاهلي حكيم، التقى بالنبي ﷺ لكنه لم يسلم، توفي بالطائف سنة ٥ هـــ. انظر: الشعر والشعراء: ١/١٩٦.

التنوين من (هند)، وحركة الهمزة على لام المعرفة في الكلمتين: (الأبيض والأسود).

الاختلاف:

١- خالفا (الأصل) في ذكرهما حكم كلمة ﴿عاداً الأولى﴾ [النجم: ٥٠] في هذا الباب، أمَّا (الأصل) فقد ذكرها في سورها[1].

٢- خالف "الدررُ" (الأصل) و"الحرز" في عدم ذكره إدغام التنوين في اللاَّم في الكلمة المذكورة لنافع فقال:

ونقلوا لنافع منقولا   رِدًا وآلان وعاداً الاولى

قال المِنتُوري: ((وكان حق الناظم – ابن بري – أن يذكر إدغام التنوين في اللاَّم كما قال الشاطبي: (وأدغم باقيهم) ونصّ على ذلك الداني، قال: لكنه – الناظم – اتّكل على النطق به))[2] أ.هـ

* * *

---

[1] التيسير: ٢٠٤-٢٠٥.

[2] المِنتُوري: ١/٣٧٤.

الباب التاسع: ياءات الزوائد

المراد بها عند القراء: الياءات المتطرفة المحذوفة من رسم المصحف، الثابتة في الأصل، وسمّيت زوائد لأحد أمرين: إمَّا لكونها زوائد على الأصول، وإمَّا لكونها زوائد في اللفظ محذوفات في الرسم⁽¹⁾.

وجملتها في قراءة نافع: تسع وأربعون ياءً، على ثلاثة أقسام بين راوييه؛ قالون وورش: ١– قسم اتفقا عليه، وعدده ثمانية عشر ياء.

٢– قسم انفرد به قالون، وهو ياءان.

٣– قسم انفرد به ورش، وهو تسع وعشرون ياءً⁽²⁾.

الاختلاف:

١– خالف "الدررُ" (الأصل) و"الحرزَ" في عدم إشارته إلى الخلاف في ﴿ ءاتـٰنِيَ اللهُ﴾ [النمل:٣٦] لقالون، وذلك في قوله:

لكنه وقـــف في آتـــان   قالـــون بالإثبـــات

قال المِنتُوري رحمه الله: ((كان حقّ الناظم أن يذكر الخلاف عن قالون، لكنه اقتصر على الإثبات؛ لأنَّه المشهور عن قالون))⁽³⁾ أ.هـ

والله تعالى أعلم وأحكم.

* * *

---

(١) انظر: فتح الوصيد: ٣٢٧/٢، المِنتُوري: ٧٤٥/٢.

(٢) المِنتُوري: ٧٤٥/٢-٧٤٦.

(٣) انظر: المِنتُوري: ٧٥٨/٢، القصد النافع: ٣٣٣.

خاتمة البحث

وأذكر فيها أهم نتائج البحث:

أوَّلاً: أسباب وأنواع الاختلاف بين الشاطبي وابن بري مع اتحادهما في (الأصل) الذي بنى كل واحدٍ منهما (منظومته) عليه وهو "التيسير" للداني:

١- اختلاف أسانيد كل منهما عن الآخر، حيث كل منهما له أسانيد في القراءات السبعة ليست من طريق "التيسير"، بل إنَّ الشاطبي رحمه الله لديه أسانيده الخاصة التي هي خارجة عن طرق الداني رحمه الله في كل كتبه، وهذا واضح جلي عند أهل القراءات خاصةً من تمرّس ودرس كتاب "النشر في القراءات العشر" لابن الجزري، وهو ما اصطلح عليه شرّاح "الشاطبية" بـــ"زيادات القصيد"، أو "زيادات الشاطبية على التيسير".

٢- اعتمادهما – الشاطبي وابن بري – أو أحدهما على (المشهور) في المسألة المختلف فيها أحياناً.

٣- تبعية وتأثر ابن بري بالشاطبي في بعض المسائل.

٤- أخذهما بما ذكره الداني في كتبه الأخرى وترجيحهما له على ما في التيسير.

٥- اختلافهما في المصطلح؛ كأن يسمي أحدهما الإبدال تسهيلاً.

٦- تنوع الاختلاف، فمنه ما هو منهجي، كأن يذكر أحدهما مسألة في باب معيّن، يرى الآخر أنّها ليست منه، وأنها ألصق بباب آخر فيذكرها فيه، ومنها ما هو نحوي يختلف باختلافهما في المذهب النحوي عند كل منهما.

ثانياً: عدد المسائل التي شملها البحث، ثلاثون مسألةً على النحو التالي:

أ – اتفق الشاطبي وابن بري على مخالفة (الأصل) في ثلاث عشرة مسألة،

ب – انفرد ابن بري في اثني عشرة مسألة.

ج– انفرد الشاطبي في خمس مسائل.

ثالثاً: اقتصر البحث في الخلاف بين الشاطبي وابن بري مع الداني في كتابه "التيسير" على قسم (الأصول) فقط، فلا يعترض على البحث بـــ(الفرش)؛ إذ هو ليس داخلاً في البحث، وذلك حتى لا يطول البحث؛ إذ اتضح لي أنَّ ((الاختلاف في الفرش)) يصلح لأن يكون بحثاً منفرداً بذاته، ولعلي أرجع إليه إن شاء الله.

رابعا: ملاحظات عامة:

١– علم القراءات لازال علماً في حاجة إلى كثير من الاهتمام به سواء عن طريق الكتابة فيه ودراسته أو عن تحقيق تراثه الذي لازال جلّه مخطوطاً.

٢– إنَّ هذا النوع من الأبحاث– أعني مقارنة أمهات الكتب بعضها ببعض – لم تتجه إليه أنظار الباحثين مع ما فيه من الجدية والأهمية.

٣– أدعو إخواني الباحثين إلى إعادة النظر في كثير من الكتب المطبوعة تجارياً في القراءات والاتجاه إلى إعادة تحقيقها تحقيقاً علمياً يُتّبع فيه المنهج العلمي في تحقيق التراث.

وختاماً: أسأل الله تعالى أن يغفر لي كل خطأ أو سهو وقع مني في هذا البحث، فإنّي حاولت قدر الجهد ولا يكلف الله نفساً إلاَّ وسعها.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني: الإمام أبو شامة، تحقيق شيخنا: محمود جادو، طباعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٢- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر ابن الباذش، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى.

٣- إيضاح الأسرار: ابن المجراد السلوي (مخطوط) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي، تحقيق د.عمر الأشقر، دار الكتب.

٥- التبصرة في القراءات: مكي بن أبي طالب: تحقيق د.محيى الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية الكويت، ١٤٠٥هـ.

٦- الدر النثير والعذب النمير في حلّ مشكلات التيسير: الإمام المالقي، تحقيق د.أحمد المقرئ، ط ١٤١١هـ.

٧- سراج القارئ المبتدي وتذكرة المقرئ المنتهي: علي بن عثمان بن القاصح، مطبعة الحلبي.

٨- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: محمد بن عبد الملك المِنْتوري: تحقيق: الصدّيقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء – المغرب.

٩- الصاحبي: لابن فارس: تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي.

١٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٤هـ.

١١- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، تحقيق: براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢- فتح الوصيد في شرح القصيد: علي بن محمد السخاوي: تحقيق: د.مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرش بالرياض،ط(١)، ١٤٠٣ه.

١٣- القراء والقراءات بالمغرب: سعيد أعراب: دار الغرب الإسلامي.

١٤- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع: محمد بن إبراهيم الشريشي: تحقيق: الشيخ التلميدي محمد محمود الجكني، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ط (١)،١٤١٣ه.

١٥- الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط(٣)، ١٤٠٣ه.

١٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الإمام الذهبي، تحقيق: د.طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التركية، ط (١)، ١٤١٦ه.

١٧- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: إبراهيم المارغني، دار الفكر.

١٨- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٩- هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، شيخنا الشيخ عبد الفتاح المرصفي، ط(٢)، مكتبة طيبة بالمدينة المنورة.

٢٠- الفجر الساطع: لابن القاضي، (مخطوط)، تاريخ النسخ: ١١٩٧ه، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقم: ٣٨١٩.

فهرس الموضوعات

المقدّمـــة ١١٣

التمهيد ١١٥

المطلب الأوَّل: ترجمة الداني ١١٥

المطلب الثاني: ترجمة الشاطبي ١١٦

المطلب الثالث: ترجمة ابن بري ١١٧

المطلب الرابع: مكانة الدرر وأهميتها ١٢١

مصطلحات البحث ١٢٢

الباب الأوَّل: الاستعاذة ١٢٣

الباب الثاني: البسملة ١٢٧

الباب الثالث: ميم الجمع ١٣٢

الباب الرابع: هاء الكناية ١٣٧

باب المدّ والقصر ١٤٥

الباب السادس: الهمزتان من كلمتين ١٥٢

الباب السابع: الهمز المفرد ١٥٥

الباب الثامن: النقل ١٥٩

الباب التاسع: ياءات الزوائد ١٦١

خاتمة البحث ١٦٢

فهرس المصادر والمراجع ١٦٤

فهرس الموضوعات ١٦٦